

## شرح غاية السول إلى علم الأصول -المجلس الثامن-

أحمد السويم

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وجمعه اجمعين. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما. سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم - 00:00:00

ربی اشرح لي صدری ویسر لی امری واحلل عقدة من لسانی یفکھوا قولی. اللهم اجعل اعمالنا كلها صالحة واجعلها لوجهک ولا تجعل واحد فیها شيئا. اما بعد فهذا هو المجلس الثامن من مجالس شرح كتاب غاية السور الى علم الأصول - 00:00:20

للعلامة الشيخ يوسف ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى. وقد كنا في المجلس السابق آفرغنا من التعليق على الفحص الذي عقده المصنف في حروف الجر او حروف المعاني عدوا حروف المعاني ثم - 00:00:40

اه قال المصنف رحمه الله فصل ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية. هذا الفصل اخر الفصول في المباحث اللغوية او المقدمات اللغوية. يقول المصنف ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية اي ليس بين اللفظ وما دل عليه يعني المعنى الموضوع له ليس بين - 00:01:00

هذا اللفظ والمدلول اي المعنى الموضوع له. الموضوع له هذا اللفظ ليس بينهما مناسبة. طبيعية يعني اقتضتها الطبيعة. سواء كانت مناسبة صوتية او معنوية او حسية. فليس بين اللفظ ومدلوله - 00:01:30

مناسبة اقتضت وضع هذا اللفظ لهذا المعنى ولا اختصاص وليس بينهما مناسبة تدل على اختصاص هذا اللفظ بهذا المدلول او بهذا المعنى لماذا؟ لأننا نجد ان في اللغة الفاظا مشتركة - 00:01:50

وضعت لمعنى ولضده. فالقرء مثلا او القرء وضع للحيض وللطهر فلو كان بين اللفظ ومدلوله او معناه مناسبة طبيعية لكان موضوعا لاحدهما على الاقل. وكذلك الجون وضع للبياض والسود. ومن وجه اخر ان المعنى الواحد نحن نجد ان - 00:02:20

ان المعنى الواحد تختلف فيه الالفاظ. فيعبر عنه في اللغة العربية بهذا اللفظ ويعبر عنه في اللغة الفلانية بهذا اللفظ وفي اللغة ثلاثة بهذا اللفظ. بل في العربية نفسها قد يكون عند قوم يعبروا عنه بلفظ. عند يعني - 00:02:50

قبيلة وعند قبيلة اخرى يعبر عنه بلفظ فمثلا السكين يعبر عنها بالسكين ويعبر عنها بالمودية. ابو هريرة رضي الله عنه آورد عنه في الصحيح انه قال في اه لما في الحديث الذي ذكر فيه قصة سليمان انها قصة قضاء اه - 00:03:10

سليمان في المرأتين آآ قال آآ لما قال انتوني بالسكين اشقة بينكما قال ما كنت اعرف السكين ما كنت اعرف الا المدية. فنلاحظ ان اللفظ يختلف والمدلول واحد فلو كان هناك مناسبة طبيعية - 00:03:40

تقتضى وضع هذا اللفظ لهذا المعنى فكان ينبغي ان يكون له لفظ واحد او او تكون اللغات على الاقل متطابقة تكون اللغات متطابقة في هذا اللفظ او متقاربة على الاقل. او متقاربة - 00:04:10

على الاقل فلذلك نقول ليس بين اللفظ مدلوله الموضوع له مناسبة طبيعية خالف في ذلك بعض المعتزلة خالف في ذلك بعض المعتزلة ولا يهم ما قوله الان عباد الصيمرى. قال ومبدا اللغات توقيف من الله تعالى بالهام او وحي او كلام. اول - 00:04:30

اللغات واول وظائفها في البشر. كان من الله كان توقيفا من الله تعالى. فالله تعالى هو واسعها. هم توقيف اي تتوقف معرفته على الله. قال الله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها. وفي - 00:05:00

الصحابيين في حديث الشفاعة وعلمك اسماء كل شيء. قال ابن عباس هي هذه الاسماء التي يتعارف بها الناس انسان ودابة ما وارض وسهل وبحر وجبل وحمار واشباء ذلك. من الاسم وغيرها. وقال مجاهد وعلم ادم الاسماء كلها - 00:05:20

قال علمه اسم كل دابة وكل طير وكل شيء. هذا هو اه القول المشهور انها توقيف من الله تعالى. لكن كيف كان هذا التوقيف؟ قيل بالهام من الله. قيل بالهام من الله تعالى. اي ان الله تعالى يلقي - 00:05:40

في روعي ادم او انبائه مثلا او البشر يلقي فروعهم وصدورهم ان هذا الشيء اسمه كذا وهذا اسمه كذا وهذا اسمه كذا هذا الالهام وليس فيه كلام مخاطب و مباشرة وليس فيه آآ وحي - 00:06:00

ملك. قال او وحي الوحي يعني يوحى الله عز وجل. اه الى انبائه باسماء الاشياء بواسطة ملك ونحو ذلك وقد جاء في كتاب الله واوحي ربك الى النحل ان اتخذني من الجبال بيوتا طبعا ليس هذا فيه هذا لا علاقة له - 00:06:20

بمبدأ اللغات لكن اقول انه ان الله عز وجل يوحى الى من شاء من خلقه كياما شاء او كلام. يعني ايه كلام مباشر؟ او ان الله عز وجل يكلم يا هو فيخبرهم باسماء الاشياء. وقيل بعضها توقيف وبعضها اصطلاحا يعني وبعضها كان - 00:06:50

توقيفا وبعضها كان اصطلاحا هكذا هم قال بعض العلماء بعض اللغة توقيف وبعضها مما يحتاج اليه من اسماء الاشياء التوقيف من الله. وما يحتاج اليه في المخاطبة بين الله وبين الله سبحانه وتعالى ونبيه حتى يعلمه الاشياء - 00:07:20

هذا اه توقيفي. اه هذا نعم توقيفي واياضا وما علمه هذا توقيفي ثم بعد ذلك البشر يصلحون على ما يشاعون اذا ما يحتاج اليه في المخاطبة ابتداء آآ ما يحتاج اليه آآ - 00:07:40

عموما هذا توقيفي. البشر اول ما نزل ادم يحتاج الى اسماء اشياء كثيرة فهذا توقيف من الله ثم بعد ذلك يعني تكون ما ما لا يحتاج اليه الناس يصلح الناس على ما يسمونه - 00:08:10

هذا معنى بعضها توقيف بعضها اصطلاحا. اذا التوقيفي ما هو؟ هو ما يحتاج اليه. والاصطلاح ما لا يحتاج اليه ابتداء هذا هذا القول الثاني. هناك قول ثالث ان الكل محتمل. ان الكل محتمل. وانما رجحنا - 00:08:30

الاول لقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها. كلها. حتى ورد في بعض الاثار يعني حتى اصغر الاشياء وادقها علمها يعني تراجع في كتب التفسير على اية حال قال نعم وبعضها توقيف وبعضها اصطلاح. هنا امر وتم الكلام في هذه المسألة في الوضع الاول - 00:08:50 اما الاوضاع الجديدة والاصطلاحية التي اصلاح عليها الناس متاخرة من اسماء المخترعات والالات الجديدة مصطلحات العلوم هذه لا اشكال في انها اصطلاحية لا اشكال في انها اصطلاحية. وامر اخر هل لهذه المسألة ثمرة معنوية؟ قال بعض العلماء لا ثمرة لها لا ثمرة لها - 00:09:20

وقال اخرون فائدتها عدم جواز قلب الاسماء. فلا يسمى الفرس مثلا ثورا. ولا يسمى الجبل شجرة. ولا يسمى الكتاب قلما ولا يسمى اه مثلا الثوب دينارا وهكذا يعني تغيير اسماء الاشياء - 00:09:40

وقلبه عن اوضاعها. قالوا هذا لا يجوز ولا سيما اذا كانت اوضاعا شرعية. فلا يجوز قلبه لا الانسان ان يسمى الصلاة بغير اسمها مثلا او آآ يسمى المحرمات التي حرمت الله بغير اسمها الى اخره - 00:10:10

بعضهما قال ان هذه ثمرة هذه المسألة بعضهم قال ان ثمرة هذه المسألة هو ما ذكرنا طبعا لا اشكال في ان ذكر بعض اهل العلم انه لا اشكال في ان يضع الناس لبعض الاشياء - 00:10:30

ماء غير الاسماء الموضوعة لها ابتداء من غير تبديل. فهم تسمونه مثلا الثوب ثوبا ويصلحون على اسم اخر. ما في اشكال. ما لم يكن هذا الاسم الرمل فيسمون الاشياء لهم يعني آآ يعترفون بوجود الاسم الموضوع الاصلي - 00:10:50

التوقيفي اذا كان توقيفيا وبضعون اسماء اصطلاحا غير محروم هذا لا اشكال كان فيه هذا لا اشكال قال رحمة الله انتهي الان من اه المقدمات اللغوية ولما انتهى المصنف من الكلام عن هذه المقدمات اللغوية باعتبار ان - 00:11:20

اللغة مما يستمد مما يستمد من هذا العلم. شرع في ذكر ما يستمد منه علم الاصول من جهة الاحكام فيما من مستمداتي من اصول الاحكام. قال فصل في الاحكام لا حاكم الا الله - 00:11:50

البحث هنا في الحاكم من جهة كونه المصدر للحاكم او المصدر للحاكم وهو المخاطب بها وهو المثيب المعقاب عليها. اما تفاصيل البحث عن احوال الحاكم سبحانه وتعالى وصفاته ومتطلقات فهذا يبحث في علم الاعتقاد يبحث في علم الاعتقاد ومن جهة الایمان به

وتوحيد ربوبيته والوهبيته واسمائه صفاته - 00:12:10

الى غير ذلك هذا يبحث في علم الاعتقاد وهذا امر ظاهر. فالذى يعني احوج الى ذكر او او آذك الحاكم سبحانه وتعالى في في باب في فصل الاحكام انه مصدر الاحكام الشرعية. فقال لا حاكم الا الله. فالعقل - 00:12:40

قالوا لا يحسن ولا يقبح ولا يحرم. لا حاكم الا ما حكم به سبحانه وتعالى. فلا يصدر حكم بالايجابي او التحرير الماء من قبل الله تعالى فقط. وانبياؤه مبلغون عنه سبحانه. واما العقل فليس مصدرا - 00:13:00

الاحكام الشرعية فلا يحسن ولا يقبح ولا يوجب ولا يحرم. هذا مجمل مذهب اهل السنة والاشاعر وغيرهم فهادى مسألة التحسين والتقييم وانما ذكرت لوجود مخالفة ومن المعتزلة وغيرهم اه من بعض المذاهب ممن قال بتحسين التقييم لكن على وجه يختلف عن اه الوجه الذي عند المعتزلة. على اية حال - 00:13:20

يقول وقال ابو الحسن التميمي بل يعني العقل يحسن ويقبح العقل يحسن قبح هنا ينبغي تحرير القول في الحسن والقبح. الحسن والقبح يطلقان بثلاثة اعتبارات يطلقان بثلاثة اعتبارات. الاطلاق الاول بمعنى ملائمة الطبع ومنافرة الطبع - 00:13:50

حسن معناه ملائمة الطبع. والقبح معناه منافرة الطبع. اي ان الطبع ينفر من هذا الشيء. فيقال قبيح مثلا نقول انقاد الغريق حسن انقاد الغريق حسن اي ملائم للطبع فالطبع اذا فالانسان السوي اذا رأى اه غريبا يغرق ورأى من ينقذه - 00:14:19

بان هذا الفعل الانقاد حسن. هذا ملائمة الطبع. واتهام البريء قبيح. هذا نفرة الطبع اتهام البريء قبيحا. انسان تعلم منه البراءة ثم رأيت من يتهمه فانت تقول ان العقل يحكم بقبح هذا هذا الفعل. الاطلاق الثاني بمعنى صفة الكمال وصفة النقص. كقولنا - 00:14:49

العلم حسن والجهل قبيح. العلم حسن هذا المعنى صفة الكمال اي انه صفة كمال والجهل قبيح اي انه صفة نقص. وهذا الاطلاق لا يلزم منه ملائمة الطبع ومنافرة الطبع لان - 00:15:19

اكثر الناس جهال وطبعهم لا ينفر من الجهل. نعم قد ينفر اذا قلت له انت جاهل. لكن العقل ابتداء لا ينفر من بعض من كثير من الجهل. فنقول الاطلاق الثاني بمعنى صفة الكمال والنقص - 00:15:39

صفة الكمال والنقص. هذا الاطلاق والاطلاق الذي قبله هذان الاطلاقان ملائمة الطبع منافرته صفة الكمال والنقص هذان اطلاقان عقليان بلا نزاع والعقل انه يستقل بادراكهما من غير توقف عن الشرع ولا خلاف ذلك. هذا لا اشكال فيه. اذا اين - 00:15:59

الى اين النزاع؟ في الثالث ما هو الثالث؟ اطلاق الحسن والقبح بمعنى المدح والثواب وبمعنى الذم والعقاب. فالحسن فالحسن هو الممدوح والمثاب عليه. والقبيح هو المذموم المعقاب عليه. هذا الاعتبار هو - 00:16:29

ومحل النزاع هذا عند الجمهور اعتبار شرعى وعند المعتزلة عقلى. هذا هو محل النزاع فعند اهل السنة والاشاعرة لا مدح ولا ثواب الا بالشرع. فالتحسين بمعنى المدح والثواب لا يكون الا من جهة الشرع فقط - 00:16:49

تقبیح بمعنى الذم والعقاب لا يكون الا من جهة الشرع فقط. واما المعتزلة وبعض من وافقهم فيقولون انه عقلي ايضا. يقول انه عقلي. كيف انه عقلي هل معناه انهم يرون ان العقل يستقل ابتداء بالحكم بالتحريم - 00:17:19

وبالحكم الايجاب بناء على الحسن والقبح؟ لا. هم يقولون ان العقل يدرك ان الله تعالى بحكمته البالغة كلف بترك المفاسد تحصين المصالح فادراك العقل لهذه الحكمة جعله يدرك الايجاب والتحريم - 00:17:49

لا انه هو استقل باجابة تحريم. مرة اخرى المعتزلة لا يقولون ان ان العقل قل بالتحريم ويستقل بالايجاب. لا بناء على حسن القبح وانما يقولون ان العقل ادرك ان الله تعالى بحكمته البالغة كلف بترك المفاسد وتحصين المصالح. فالعقل بادراك ذلك ادرك الاجابة والتحريم - 00:18:19

فالعقل بادراك ذلك ادرك ايجاب التحرير. ادرك الايجاب في جهة تحصين المصالح. وادرك ريم في جهة ترك المفاسد. يعني علم لما ادرك هذه الحكمة علم ان هذا الحكم محروم وعلم ان هذا الحكم آآ واجب - 00:18:49

وهكذا لا انه استقل ابتداء بانه هو الذي حرمه هو الذي اوجب. المعتزلة يقول من ذلك خلافا لمن نسبة اليهم. اذا النزاع بيننا اين هم ماذا؟ هل العقل ادرك ذلك الايجاب والتحريم او لا؟ هذا هو محل النزاع. هل العقل ادرك هذا الايجاب والتحريم او لا؟ فنحن نقول لا -

يعني كونه ادرك ان من حكمة الله تعالى ان ان الله عز وجل بحكمته البالغة كلف ترك المفاسد وتحسين المصالح الى هذا القدر لا يستطيع العقل يتجاوزه الى ان يدرك الايجاب والتحريم. بل يفترض او يحتمل الايجاب ويحتمل - 00:19:29 الندبة ويحتمل الإباحة عندنا في جهة ترك المفاسد يحتمل التحرير ويحتمل الكراهات ويحتمل الإباحة هذا عندنا هم والمعتزلة يقولون لا ادرك الايجاب وادرك التحرير. هذا هو قدر النزاع بين المعتزلة وغيرهم. آآ على اية حال الكلام في التحسين والتقبیح طویل وكثیر ويعني فيه تفاصیل کثیرة - 00:19:49

وللمعتزلة مأخذ وللاشاعرة مأخذ للأهل السنة مأخذ يعني فيه تداخل في المأخذ شيئاً ما وحتى من نقل عنه ان القول بالتحسين والتقبیح من اهل السنة آآ کثیر منهم يحمل قوله على الاعتبارات العقلية ملائمة الطبع منافرته - 00:20:19 ويقول ان الشرع ان اطلاق الحسن والقبح آآ يجتمع لاعتبار الشرع فيه مع الاعتبار العقلي اللي هو ملائمة طبع منافرته فهو يحسن ويقبح من هذا الاعتبار ومن هذا الاعتبار. باعتبار ان الثواب والعقوب هذا شرعي. باعتبار ملائمة الطبع قد يأتي - 00:20:39

فيكون الشيء الواحد المأمور به ملائماً للطبع وممدوداً عليه ومثاباً عليه. فمن جهة ملائمه بالطبع فيه تحسين وتقبیح. ومن جهة اه موافقته من جهة مدحه وتعلق الثواب به ايضاً فيه تحصين. ويقابله ايضاً التقبیح - 00:20:59

من جهة منافرته للطبع آآ فيه تقبیح العقل يدرك التقبیح فيه. ومن جهة آآ ترتب العقوب عليه والذنب فيه ايضاً تقبیح شرعي وهكذا. هذا خلاصة المسألة ولا الكلام فيها طویل جداً ولها فروع ستائينا. فروع لها فروع اصولية - 00:21:19

روع اصولية. قال المصنف رحمة الله وفعل الله تعالى وامره لعله. وفعل الله تعالى وامره لعلة. يعني هذه مسألة افعال الله تعالى واوامره. هل تعلل بالحكم والمصالح؟ يعني هل نقول ان لها علة؟ مرتبطة بحكمته سبحانه وتعالى - 00:21:39

وان الله سبحانه وتعالى انما آآ يعني يأمر آآ وينهى لجلب المصالح ودفع المفاسد فيفعل ما يفعله سبحانه وتعالى لحكمة ويخلق ما يخلق لحكمة ويأمر لحكمة. ام لا؟ جماهير السلف والائمة - 00:22:09

ووافقهم معتزلة ان الله تعالى يفعل الاشياء ويأمر وينهى لحكم ومصالح يعلم الله. سبحانه وتعالى. لكن اهل السنة يقولون تقضلاً منه سبحانه وتعالى. كونه يأمر وينهى اه وامرنه يكون مرتبطاً بجلب - 00:22:29

المفاسد والحكمة التي يعلمها الله سبحانه وتعالى في العاجل والاجل. وتعليق الاحكام بهذه الحكم هذا كله مرتبط بكرم الله وفضله وانعامه ليس شيء واجب على الله فهو جائز. واما المعتزلة فيقولون واجب - 00:22:49

يقولون واجب يعني بوجوب تعلييل هذه الاحكام بالحكم والمصالح. لماذا؟ لانه مبني على مسألة اخرى عندهم. ما هي انهم يرون ان الخالق بمقتضى خلقه وتدبيره يجب ان يراعي الصلاح والاصلاح في افعاله واحكامه - 00:23:09

هم؟ هم يقولون بناء على وجوب رعاية الصلاح والاصلاح فكل الاحكام لا بد ان تعلل بالصلاح والاصلاح ودفع المفاسد للاخرين. ونحن نقول هذا لا يجب اهل السنة يقولون لا يجب على الله شيء. بل هو - 00:23:29

الجائز منه توظنا وكرما. اما الاشاعرة فهم الذين خالفوا في هذه المسألة وقالوا ينفون التعلييل في احكام الله يقولون لا تعلل بالاغراض. وبعدهم يعني اه يعني ا اكثر ما يعني جعل الاشكال في التعبير بالاغراض. مم - 00:23:49

ان هذا لا يليق بالله الى اخره وان الله لا يبعثه شيء آآ كلام طویل يبحث في كتب العقائد. الاشكال ما هو؟ انهم نفوا التعلييل عن في احكام الله في اصول الدين لكنه في اصول الفقه اضطربوا - 00:24:09

خاصة في باب القياس لما جاء الكلام في العلة ومسالكها هناك نحتاج الى الحكم لنا في المسالك العلة نبحث عن اه العلة المناسبة التي تشتمل على اه اه مصلحة او او يعني يترتب على تعلييل بها مصلحة وهكذا. احتج المثبتون - 00:24:29

بالتعليق المثبتون للتعليق بالآيات مشتملة على التعلييل. قوله تعالى من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل قوله تعالى كي لا يكون دولة وقوله تعالى وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول. ونظائرها. ولانه سبحانه - 00:24:59

وتعالى حكيم ومقتضى حكمته ان يشرع الاحكام لحكمة ومصلحة. قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين. وغير من الادلة على

اية حال. قال المصنف رحمة الله وشكراً المنعم. من قال - 00:25:19

قال العقل يحسن ويقبح. اوجبه عقلاً ومن نفاه اوجبه شرعاً. شكر منعم. ما معنى شكر منعم؟ شكر منعم هو قول الحمد لله والشكراً لله لترانه المنعم هذا هذا باختصار الشكر باللفظ او اعم من ذلك - 00:25:39

بان نقول ان شكر المنعم هو عبارة عن استعمال جميع ما انعم الله به على العبد من القوى والاعضاء. الظاهر والباطنة المدركة والمتحركة. هم. وغيرها المدركة والمتحركة. فيما يعني استعمالها فيما خلقه الله تعالى لاجله. كاستعمال النظر في مشاهدة مصنوعاته

- 00:25:59

واثار رحمته ليستدل بها على الصانع. وكذلك استعمال السمع في التفكير وغير ذلك. واستعمال اللسان في النطق بالحمد والشكراً واستعمال الجوارح في العبادة التي آتقتضي الشكر إلى آخره. هذا شكر منعم - 00:26:29

ما علاقة هذه المسألة؟ ما فائدته هنا؟ ما الذي أتي بها؟ قال من قال العقل يحسن قبحاً؟ اذا هي مرتبطة بالتحسين التقييم الذي تقدم اوجبه عقلاً ومن نفاه اوجبه شرعاً. شكر المنعم سبحانه وتعالى واجب على كل الاعتبارين. سواء - 00:26:49

واجب هو هو على كل حال واجب. لكن هل هو واجب بالعقل او بالشرع؟ شكر منعم. هل هو واجب بالعقل او شر خلاف. هذا الخلاف مبني على مسألة تحسين التقييم العقلي. من قال ان العقل يحسن ويقبح؟ قال - 00:27:09

المنعم واجب بالعقل. شكر المنعم المتفضل سبحانه وتعالى. واجب بالعقل يقضي ان بان شكر المنعم واجب. لماذا؟ قالوا لأن الاعتراف بالفضل المنعم وشكراً حسن اذا كان حسناً كان واجباً عقلاً هذا قول المعتزلة. ولهم - 00:27:29

طبعاً دلة غير هذه هذا اختصار. وقال اهل السنة انما يجب شرعاً طبعاً اهل السنة والاشاعرة توافقهم الاشاعرة قالوا انما يجب شرعاً ولا يجب عقلاً لماذا؟ قالوا لأننا اصلاً لا نرى للعقل حكم قبل الشرع اصلاً - 00:27:59

فإذا بطل حكم العقل قبل الشرع. يعني هذى مسألة انما تتصور قبل الشرق. بعد الشر قد جاء النص بشكل منعم ما في اشكال. طيب قبل الشرع هل هل شكر منع الواجب او لا؟ نقول قبل الشرع لا حكم لا يوجد حكم قبل الشرع فلذلك لا حكم للعقل. وان تنزلنا -

- 00:28:19

فقلنا للعقل حكم فلا يجب ايضاً. لماذا؟ لأننا لو اوجبنا شكر المنعم قبل ورود الشرع لاحظ لو اوجبنا وجوبها ما الذي يترب عليه الوجوب؟ ذم تاركين ومعاقبته. اه اذا لو اوجبنا - 00:28:39

شكراً منعم قبل ورود الشرع فيلزم من العقوبة على تركه. فلو فرضنا انساناً لم يشكر المنعم قبل الشرع. فهذا يعني انه مستحق للعقوبة وهل هناك عقوبة قبل ورود الشرع؟ اه هذا تناقض. سيكون هناك مناهضة لقوله تعالى وما كنا معدبين حتى نبعث رسولاً. وما كنا -

- 00:28:59

تبينا حتى نبعثها الرسول. اذا شكر منعم لا يجب الا بالشرع. لا يجب الا بالشرع. قبل الشرع محتمل لانه لا يوجد عندنا شرع. فلو ان انساناً لم يشكر المنعم نقول ما في - 00:29:21

واذا كان ما في عقوبة اذا ليس بواجب. ما الدليل على انه لا يوجد عقوبة؟ عندنا دلة كثيرة في القرآن تدل على انه قبل الشريعة لا يوجد عقوبة. وما كنا - 00:29:41

معدبين حتى نبعث رسولاً وغيرها. وهناك طبعاً تفاصيل ايضاً اخرى في هذا المقام اذا هذه المسألة مبنية على التحسين والتقييم مبنية على التحسين والتقييم. قال والانتفاع بالاعيان قبل الشرع على الاباحة - 00:29:51

وقيل على الحظر وقيل على الوقف. الاعيان المتنفع بها. الاعيان الاشياء يرتفع بها كالاطعمه والاشربه واللبسه والمركمات ونحوها. التي كان الناس ينتفعون بها قبل روض الشريعة. ما حكمها بعد ورود الشريعة. ليس المراد المسألة ما حكم الاشياء قبل ردود الشريعة؟ لأننا نقول - 00:30:11

قل لا يوجد احكام قول ورود الشرع اصلاً. اذا ما المراد بالمسألة؟ ما حكمها بعد ردود الشريعة؟ اما قبل ردود الشريعة فلا يوجد احكام الا احكام العقل عند المعتزلة. ولذلك قال بعض الاصوليين القول في هذه المسألة - 00:30:41

والخلاف فيها الان المصنف ذكر لنا ثلاثة اقوال الاباحة الحظر اللي هو التحريرم و التوقف قال بعض العلماء بعض الاصوليين القول في هذه المسألة مبني على القول بتحسين التقبیح. يعني انما يقال بالحظر والاباحة بناء على القول بتحسين التقبیح - [00:31:01](#)  
لا يصح القول بالحظر والاباحة الا على قول من يقول بتحسين التقبیح. فمن ذهب الى الاباحة او الحظر انما يقوله نظرا الى حكم العقل. اباحت وحظر قبل ورود الشريعة. ما عندنا اباحت وحظر قبل رود الشريعة اصلا. الا على حكم العقل. اذا هذا مبني على على - [00:31:21](#)

القول الذي قال به المعتزلة في تحسين التقبیح. وهو قول قد وافقهم فيه بعض غير المعتزلة. اذا من ذهب الى الاباحة او الحظر انما يقوله نظرا الى حكم العقل. هل الانتفاع بهذه الاشياء؟ حسن او قبيح؟ يعني هل - [00:31:38](#)  
الانتفاع بها بعد ورود الشريعة حسن او قبيح. يعني هل الانتفاع بها الان هي الان كانت تنتفع ينتفع بها قبل ورود الشريعة باعتبار انها كانت اشياء مثلا آآ حسنة مستحسنة او قبيحة فالانتفاع - [00:31:58](#)

بها الان حسن او قبيح. قال بعض العلماء الاليق بمذهب هذا قاله ابن عقيل وغيره الاليق بمذهب من لا يرى الحسن والقبح العقل قليل التوقف الاليق والمذهبى من لا يرى الحسن القبح العقلي التوقف كما توقف في الاحكام قبل ورود الشريعة. طيب هنا - [00:32:18](#)  
المصنف حكى الاباحة. قال على الاباحة وهذا نذهب طائفة من الحنابلة والشافعية وغيرهم. ولديهم ان الله خلقها ان الله خلق هذه الاشياء لا لحكمة. اه لا لعث ولا لحكمة انتفاعنا ولا لحكمة الا انتفاعنا بها. يعني ان الله عز وجل خلق هذه الاشياء لحكمة لم يخلقها عبثا - [00:32:38](#)

وليس هناك حكمة الا اننا ننتفع بها. قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميما والايام سيقت مساق الامتنان والتفضل على العباد. ومنها قوله عليه الصلاة والسلام اعظم المسلمين جرما من سأله عن - [00:33:10](#)  
ان لم يكن حرم على الناس او حرم على الناس فحرم من اجل مسأله. الحديث صحيح. فهذا يدل على ان لولا هذه المسألة لبقي على الاباحة هذا يدل على ان الاعيان الاصل فيها الاباحة. قال القاضي - [00:33:30](#)

واذا قلنا القاضي هو ابو يعلى عند الحنابلة. واومن اليه احمد يعني الامام احمد حيث سئل عن قطع النخل قال لا بأس. لم نسمع في قطعه شيئا لم نسمع في قطعه شيئا. ففي هذا النص ان ما لم يسمع فيه ما لم يسمع فيه بشيء يعني فهو على الاباحة - [00:33:50](#)

او على الاباحة. وقيل على الحظر قال المصنف وقيل على الحظر يعني على التحرير يعني على التحرير وهذا ايضا مذهب طائفة من الحنابلة والشافعية معتزلة بغداديين. طبعا القول الاول هو قول معتزل البصريين. لاحظ ان المعتزلة انقسموا قسمين. بعضهم قال اباحت وبعضهم قال - [00:34:10](#)

بالحظر. هذا كله منهم بناء على قول التحسين والتقبیح. هل الانتفاع بهذه الاشياء حسن او انتفاع بهذه الاشياء قبيح قال اقر على الحظر لماذا؟ قالوا لان جميع هذه المخلوقات ملك لله تعالى - [00:34:30](#)

وانشأها وبرأها ولا يجوز الانتفاع بملك الغير ولا يجوز للعبد ان ان ينتفع بملك سيده الا باذنه. فاذا انت تصرفت وانت لا تعلم حكمها فانت انتفعت من غير اذن. قال ولان الاقدام عليها يعني على الانتفاع بها - [00:34:50](#)  
قطر احتمال ان تكون في علم الله محرمة فالإمساك احوط الإمساك قال القاضي وقد اومن اليه ايضا فنقل عن الاثرم انه قال ان الامام احمد قال في في الحلي يؤخذ لقطة هل يؤخذ الحلي لقطة؟ الحلي المصور - [00:35:20](#)

مصنوع من الذهب من الذهب والفضة. قال انما جاء الحديث في الدراما والدنانير. فالامام احمد توقف استدام حكم التحرير هم تحريم الاخذ ومنع اه التملك على الاصل في الاصل في انه لا يجوز تملك ملك الشيء. آآ يعني لا يجوز اخذ آآ ملك الغريب - [00:35:40](#)

وقيل على الوقف وقيل على الوقف يعني فلا يقال انها مباحة ولا محظورة وهذا مذهب طائفة من الحنابلة وهو قول الاشعرية وغيرهم. قال المصنف وفرض ابن عقید المسألة في الاقوال والافعال ايضا. يعني - [00:36:10](#)

كلامنا المنتقدم كان في الاعيان الاشياء وفرض ابن عقيل المسألة في الاقوال والافعال يعني في رفات القولية والفعلية ليس

في الأعيان الأشياء فقط بل حتى في التصرفات القولية والفعالية كالعقود والمبادرات - [00:36:30](#)  
والمعاملات نحو ذلك من التصرفات. فالخلاف المتقدم يجري فيها. فالخلاف المتقدم يجري فيها. فيقال هل الأصل مثلاً في التصرف  
الفلاني الأخذ الفلاني؟ المنع العقد الفلاني الاباحة أو الحظر أو التوقف حتى يأتيانا الدليل أقوال ثلاثة [الاقوال الثلاثة - 00:36:50](#)  
هنا لابد من تبييه وتحرير المسألة. يخرج من محل النزاع امران الامر الاول قالوا ما يضطر اليه بالنسبة للأشياء ما يضطر اليه ويحتاج  
اليه ضرورة كتنفس هواء وشرب ماء وسد رقم ونحوه حتى لا يهلك. قالوا هذا مما لا نزاع في اباحتة - [00:37:20](#)  
هذا مما لا نزاع في اباحتة. انه لو منع لكان تكليفاً بما لا يطاق. لكان الله ما خلق الناس ليموتو. وهذا آآآ خلف من القول والباطل. اذا  
بالاتفاق او مما لا نزع فيه ان ما يضطر اليه كتنفس هواء وشرب ماء وسد رقم هذا لا نزاع في اباحتة. والاباحة فيما وراء ذلك والخل  
فيما - [00:37:50](#)

اه والخلاف فيما وراء ذلك. وايضاً هذه المسألة انما اه لا ترد هذه المسألة لا ترد فيما اه لا يمكن فيه الا وصف واحد. يعني هذه  
المسألة لا ترد الا في فيما يمكن فيه الوصفان عقلاً الحظر والاباحة - [00:38:20](#)  
كتحرير الخنزير يجوز ان يكون مباحاً. انا اقصد من حيث من حيث حكم العقل. لحم الانعام عام  
يجوز ان يكون اه مباحاً يجوز ان يكون محظى. فالخنزير حرام والانعام مباح - [00:38:40](#)  
مع ان العقل يجوز التحرير وفي الخنزير العقل يجوز الاباحة وخلاص هذا يجوز فيه الامران لكن قد آآآ ثبت الحكم في احدهما اما ما لا  
ما ليس له الا صفة واحدة فقط. فلا ترد هذه المسألة يعني هل لا يقال ان هل هي على الحظر او على الاباحة او التوقف؟ فمثلاً -  
[00:39:00](#)

معرفة الله وتوحيده. ووحدانيته سبحانه وتعالى لا يجوز ان يقال فيها هل هي على الحظر لا يجوز ذلك. وكذلك الكفر بالله والجحود  
به لا يجوز ان يقال انه على الاباحة. هذا مناقض لاصل - [00:39:23](#)  
الدين مناقض لاصل الدين فليس له الا صفة واحدة. بالنسبة لي التوحيد توحيد الله سبحانه وتعالى ومعرفة وحدانيته هذه ليس لها الا  
صفة واحدة هو الوجوب او الاباحة العقلية. الاباحة العقلية والوجوب شرعاً. طبعاً آآ - [00:39:43](#)  
عند المعتزلة حتى عقلاً بالنسبة لاهل السنة يقولون اباحتة عقلاً ووجوب شرعاً. والكفر بالله والجحود به ليس له الا صفة واحدة وهو  
التحريم. فلا يقال انه هل هو على الاباحة او الحظر او فلا يدخل في محل النزاع. طيب - [00:40:03](#)  
هل لهذه المسألة ثمرة؟ هذا اخر ما يعني يتعلق بالمسألة هل لهذه المسألة ثمرة؟ بعض الاصوليين يقولون لا ثمرة لهذه المسألة. نظروا  
إلى عموم الثمرات فقالوا لا ثارت لهذه المسألة. لكن قال بعض الاصحاب قال القاضي رحمة الله تتصور - [00:40:23](#)  
المسألة في شخص خلقه الله تعالى في برية لا يعرف شيئاً من الشرعيات وهناك فواكه واطعمة. هل تلك الأشياء في حقها على الحظر  
ام على الاباحة حتى يرد الشرع بالدلالة. او نقول هل هي على الحظر حتى يرد الشرع بالاباحة؟ او على الاباحة حتى يبدأ الشرع بالحظر  
اذا فرضت المسألة في شخص بعيد عن عن مظان الاحكام ومعرفة الاحكام الشرعية - [00:41:03](#)  
وقال للقاضي ايضاً يفيد في الفقه يقول القاضي ان من حرم شيئاً او اباحه فقال بقيت على حكم العقل هل يصح ذلك؟ هل يلزم هل  
يلزم خصمه احتجاجه بذلك؟ التمسك بحكم العقل؟ باعتبار - [00:41:24](#)

ما كان قبل ورود الشريعة وهذه المسألة فيها شيء من من الاشتباك والاختلاط بمسألة التحسين والتقبیح. وبناء وبناء الاقوال فيها لابد  
ان يتلتفت فيه الى الخلاف في مسألة التحسين والتقبیح لأن بعضهم اطرق القول بالاباحة او الحظر ثم لما جاء التعليل وجدنا ان  
التعليق اقرب الى تعليل من - [00:41:44](#)

اقول بالتحسين والتقبیح مع انه لم ليس هو من يقول بتحسين التقبیح. وهذا الذي جعل ابن عقیل وغيره من من العلماء لون الاليق  
بمذهب من لا يرى الحسن والقبح التوقف. هذا الكلام في حكم العقل. اما في حكم الشرع - [00:42:14](#)  
الاشکال قد جاءت لنا جاءت لنا نصوص تدل على ان الاصل في الأشياء اباحتة واصل في الأشياء الحل واصل في العقود آآ في في

البيوع الحل الى اخره حل الله - 00:42:34

البيع اه الى اخره فليس كلامنا الاستدلال بالايات الشرعية على حل هذه الاشياء او على تحريم هذه الاشياء لا كلامها في الحكم العقلي  
العيان المتنفع بها قبل وروض الشريعة هل هي على الحظر؟ او على اه حتى يجد الدليل الشرعي على الاباحة او على الاباحة -

00:42:44

الشرع على الحظر وهكذا وبعضهم قال ان المسألة اصلا مفروضة ومقدرة ان قلنا انه وجد زمان لا يوجد فيه لشرع وهذا شيء  
معتبر اعتباري فقط لانه آآ لا يخلو زمان الا وقد بعث الله عز وجل فيه شريعة. فقد - 00:43:04

يوجد في في بعض الازمنة آآ يعني آآ غياب الشرع لكن آآ لها احكام نحن لا نعلمها اية حال هكذا يعني حصل شيء من يعني التشابك  
والاختلاط في تحرير هذه المسألة. آآ نقف على - 00:43:28

هذا عند آآ الفصل الذي عقد مصنف الاحكام والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين -

00:43:48